

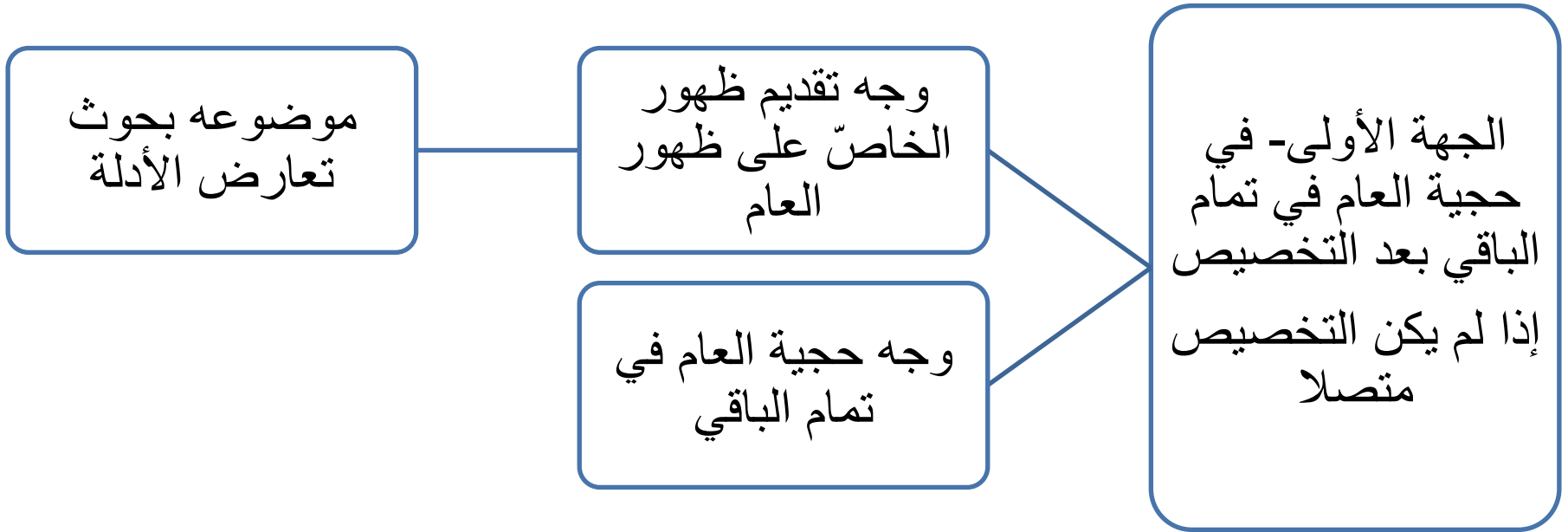
الله الرحمن الرحيم

# علم أصول الفقه

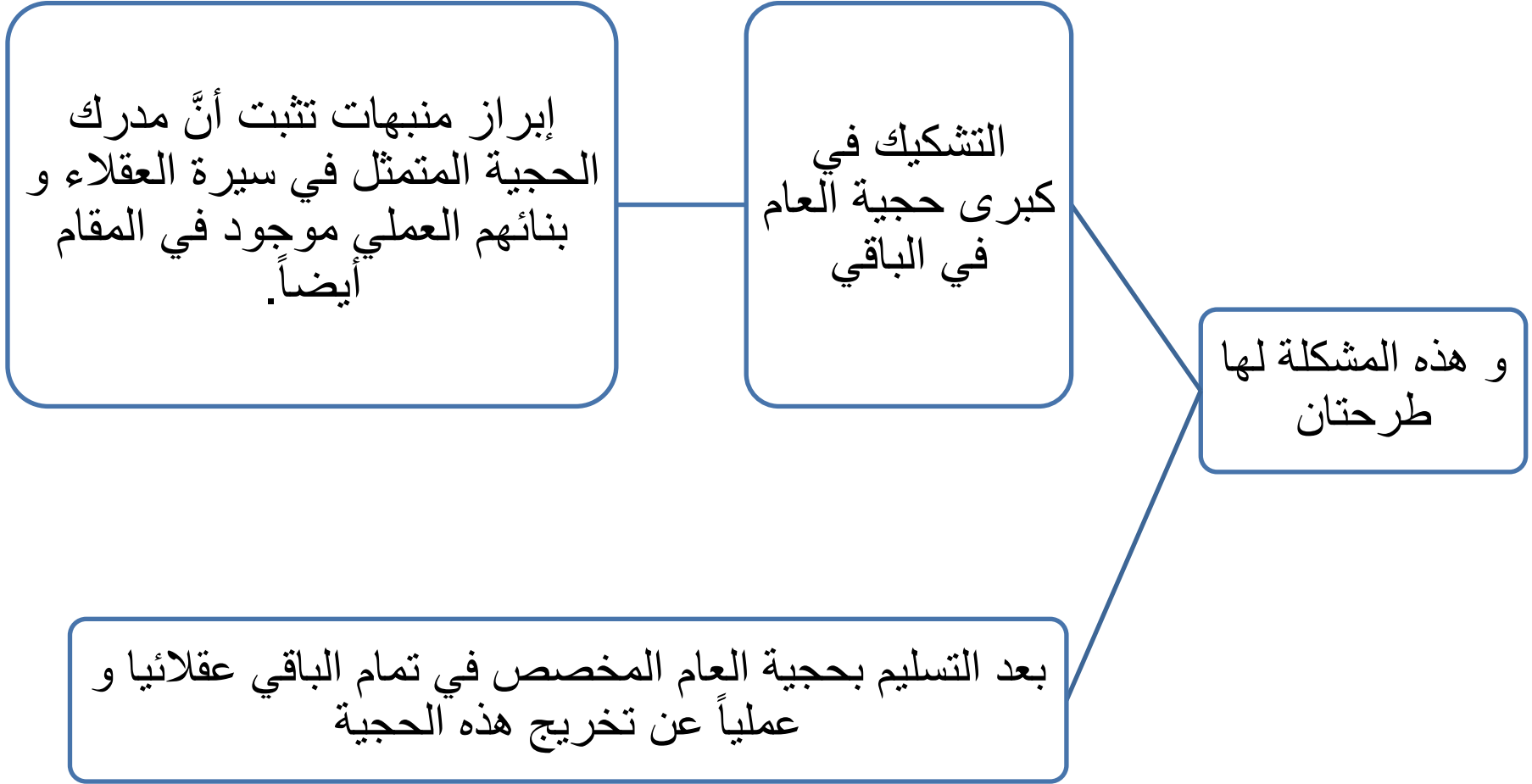
عموم وخصوص ١٥-٧-٩٦ ٩

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

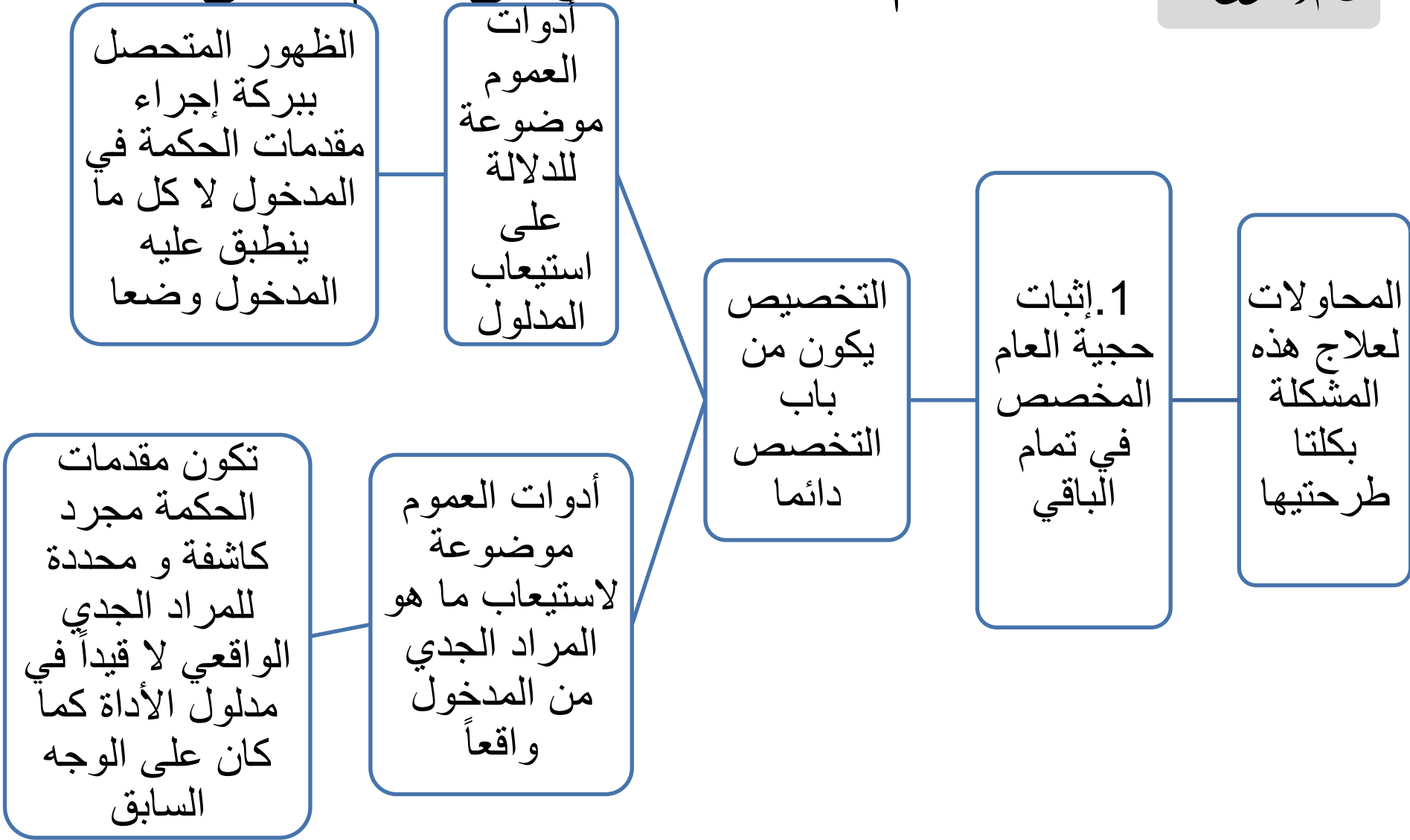
# حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



# حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



# حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



## حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- فصل [فى تحقيق العام المخصص]
- لا شبهة فى أن العام المخصص بالمتصل أو المنفصل حجة فيما بقى فيما علم عدم دخوله فى المخصص مطلقا و لو كان متصلا و ما احتمال دخوله فيه أيضا إذا كان منفصلا كما هو المشهور بين الأصحاب بل لا ينسب الخلاف إلا إلى بعض أهل الخلاف.

## حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- و ربما فصل بين المخصص المتصل ففيل بحجيته فيه و بين المنفصل ففيل بعدم حجيته و احتج النافى بالإجمال لتعدد المجازات حسب مراتب الخصوصيات و تعيين الباقي من بينها بلا معين ترجيح بلا مرجح.

## حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- و التحقيق فى الجواب أن يقال إنه لا يلزم من التخصيص كون العام مجازاً أما فى التخصيص بالمتصل فلما عرفت من أنه لا تخصيص أصلاً و أن أدوات العموم قد استعملت فيه و إن كان دائرته سعة و ضيقاً تختلف باختلاف ذوى الأدوات فلفظة كل فى مثل كل رجل و كل رجل عالم قد استعملت فى العموم و إن كان أفراد أحدهما بالإضافة إلى الآخر بل فى نفسها فى غاية القلة.



## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و أما في المنفصل فلأن إرادة الخصوص واقعا لا تستلزم استعماله فيه و كون الخاص قرينة عليه بل من الممكن قطعا استعماله معه في العموم قاعدة و كون الخاص مانعا عن حجية ظهوره تحكيما للنص أو الأظهر على الظاهر لا مصادما لأصل ظهوره و معه لا مجال للمصير إلى أنه قد استعمل فيه مجازا كي يلزم الإجمال.

## حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- لا يقال هذا مجرد احتمال و لا يرتفع به الإجمال لاحتمال الاستعمال فى خصوص مرتبة من مراتبه.
- فإنه يقال مجرد احتمال استعماله فيه لا يوجب إجماله بعد استقرار ظهوره فى العموم و الثابت من مزاحمته بالخاص إنما هو بحسب الحجية تحكيما لما هو الأقوى كما أشرنا إليه آنفا.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- المحاولة الثانية - ما يستخلص من كلمات صاحب الكفاية (قده) « ١ »  
و حاصله بيان فني: ان الكلام يحتوى على ثلاث دلالات:

(١) - كفاية الأصول، ج ١، ص ٣٣٥ - ٣٣٦

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

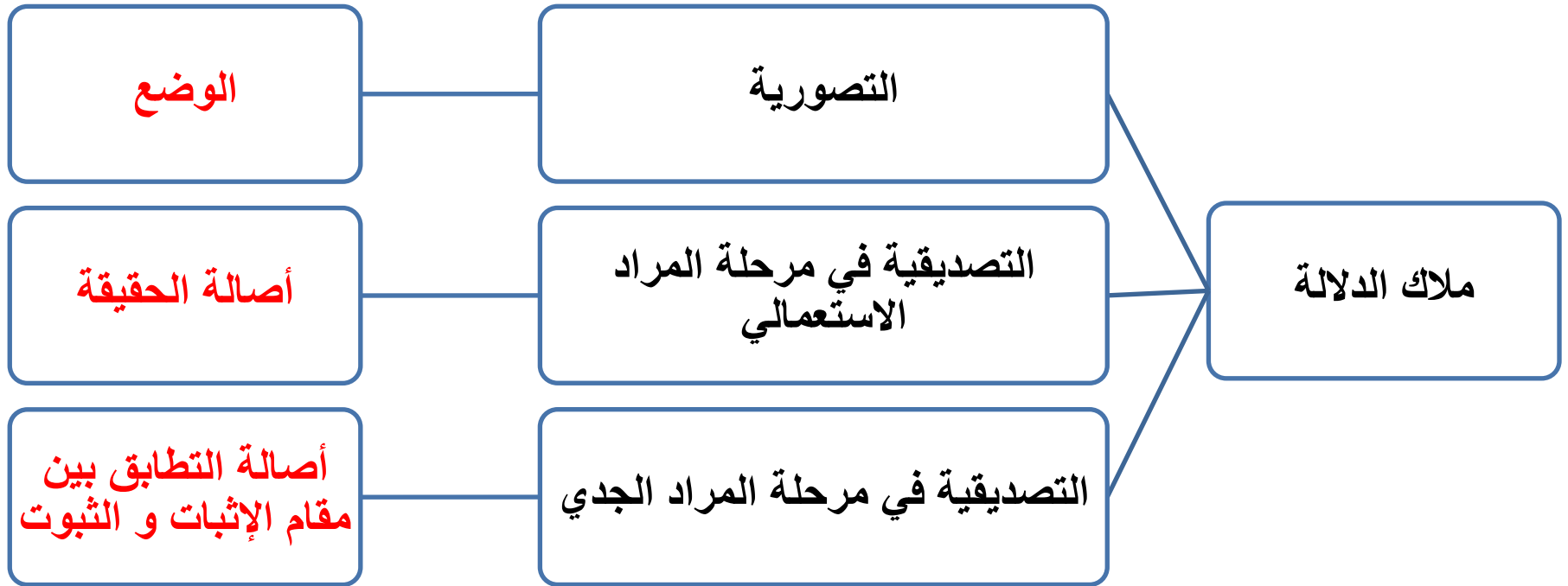
التصورية

التصديقية في مرحلة  
المراد الاستعمالي

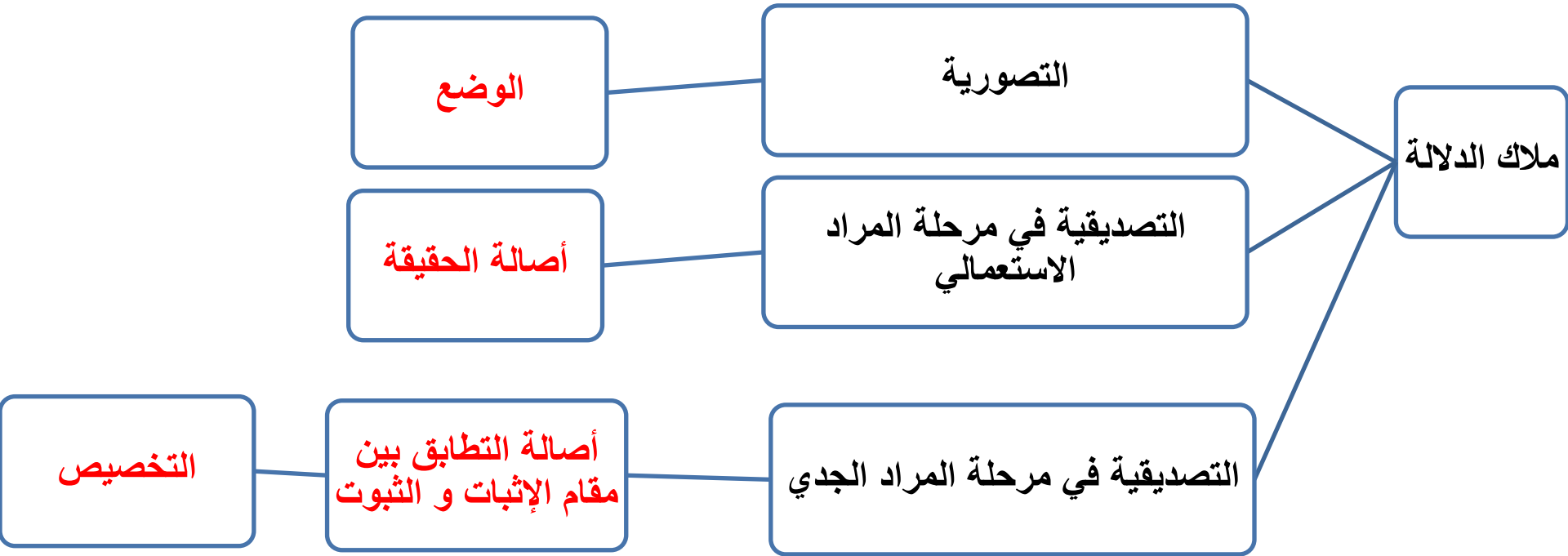
التصديقية في مرحلة  
المراد الجدي

الدلالة

# حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



# حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي



## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و التحقيق: ان هذا البيان لا يمكن ان يكون علاجاً للمشكلة - بأى من الطرحين.
- اما الطرحة الأولى - و هي ما إذا أريد رفع الشك و التشكيك من الخصم في أصل حجية العام في الباقي فيمكن توضيح عدم صلاحية هذه المحاولة لعلاجها في نقطتين:

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- النقطة الأولى - ان هذه المحاولة من دون ان يرجع في تصحيحها إلى السيرة العقلائية في العمومات بعد التخصيص لا يتم و مع الرجوع إليها لا فائدة لها.
- اما انه بالرجوع إلى السيرة لا جدوى لها فلوضوح انه مع الرجوع إلى السيرة العقلائية يتبين حجية العام في الباقي و معه يكون قد ثبت ما هو المطلوب في هذه الطرحة.



## حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- و اما عدم تمامية هذه المحاولة من دون الرجوع إلى السيرة العقلائية و بدلا عنها، فلان الكبرى المسلمة انما هى حجية الظهور و هذه المحاولة غاية ما تصنع إثبات وجود ظهور فعلى فى الباقي على مستوى مرحلة المدلول الجدى و هو لا ينثلم بورود التخصيص باعتبار انحلالية الظهور فى هذه المرحلة، الا ان هذا وحده لا يكفى و ذلك:

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- أولاً - لأنه يوجد في المقام ظهوران حاليان قد علم بعد التخصيص بانثلام أحدهما، الظهور الحالى في جدية المدلول الاستعمالى العام، و الظهور الحالى في استعمال اللفظ في معناه الحقيقى المعبر عنه بأصالة الحقيقة،

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و هذه المحاولة تحاول الحفاظ على الظهور الأخير و توجيه المخالفة إلى الظهور الأول الذي يكون انحلالياً بحسب طبعه و ليس وحدانياً كالظهور الثاني ليتمكنه التمسك بالباقي،
- و لكن كما يمكن ذلك يمكن العكس بافتراض ان المتكلم قد خالف الظهور في استعمال العام في العموم بل يكون قد استعمله في الباقي و لو مجازاً و بذلك يحفظ الظهور الأول حيث يثبت التطابق بين عالم الإثبات و الثبوت و لا يكون المتكلم قد استعمل الكلام في معنى لا يريده جداً.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- فالحاصل: لا معين لافتراض ان المنثلم حجيته بعد ثبوت التخصيص أصالة الجدل أصالة الحقيقة بعد توضيح ان مرجع أصالة الجدل إلى ظهور حال المتكلم في قضية شرطية هي ان كلما يكون مراده استعمالاً يكون مراده جداً لا القضية التنجزية المتوقفة على إثبات ما مراده الاستعمالى فعلاً لكي يكون متوقفاً على أصالة الحقيقة.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- وهذا الاعتراض أحسن ما يمكن ان يذكر في دفعه انتصارا لصاحب المحاولة - وهو المحقق الخراساني - ان ظهور التطابق بين الثبوت و الإثبات - المراد الجدى و الاستعمالي - يعلم بسقوطه في المقام على كل حال فلا يمكن التمسك به و إيقاع المعارضة بينه و بين أصالة الحقيقة و ذلك: أما على القول بان هذا الظهور يثبت التطابق ابتداءً بين المدلول الأول للكلام - المدلول الوضعي التصوري - و بين المراد الجدى بحيث يكون في عرض أصالة الحقيقة المثبت للتطابق بين المدلول الوضعي و الاستعمالي، فالامر واضح، حيث ان الظهور يعلم تفصيلا بسقوطه عن الحجية على كل حال بعد ورود المخصص.

## حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- و أما على القول بأن موضوع هذا الظهور ما يكون مراداً استعمالياً من الكلام بحيث يكون فى طول مدلول الظهور الاستعمالى كما هو الصحيح - على ما يأتى فى بحث حجية الظهور - فلأنه و ان كان على تقدير خروج مورد التخصيص عن المراد الاستعمالى فلا عناية و لا مخالفة لظهور التطابق بين المرادين الاستعمالى و الجدى الا انه يعلم بعدم جدية مورد التخصيص أى خروجه عن موضوع هذا الظهور اما تخصيصاً أو تخصصاً و لا يمكن التمسك بأصالة الظهور و عدم التخصيص لإثبات التخصص.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و لكن الصحيح مع ذلك عدم تمامية هذا التوجيه في المقام لوجوه:
- ١- ان ملاك عدم التمسك بأصالة عدم التخصيص لإثبات التخصيص و نكته غير جار في المقام الا بالرجوع إلى السيرة العقلائية لتوسيع تلك النكته بنحو يشمل المقام، توضيح ذلك:

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- ان الوجه في عدم إثبات التخصيص بأصالة عدم التخصيص مع انه لازم منطقي للظهور - بقانون عكس النقيض - اما أن يكون عدم نظر الخطاب إلى عقد الميوضوع و مصاديقه في الخارج، لأنه ليس من شئون المولى بما هو مولى النظر إليه بل تمام النظر إلى الحكم بعد الفراغ عن ثبوت موضوعه فلا يمكن التمسك به لإثبات حال المصداق المشتبه و اندراجه تحت الموضوع المعلوم عدم شمول الحكم له - و هذا هو مسلك المحقق العراقي (قده) على ما سوف يأتي الحديث عنه - و أمّا أن يكون باعتبار دعوى قصور دليل الحجية عن شمول مورد لا يترتب على التمسك بالظهور أثر عملي بلحاظ تحديد المراد من شخص ذلك الخطاب، للعلم بسقوط اثره على كل حال - و هذا هو مسلك المحقق الخراساني (قده) - و من الواضح ان الاقتصار على حرفية النكته في كلا هذين المسلكين لا يستلزم سريانها في المقام،



## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- اما الأول فلوضوح ان التمسك بالظهور المذكور مؤثر في تحديد المراد الاستعمالي للمتكلم من شخص الخطاب العام، و تحديد المراد من شئون المولى بيانه و التصدي لتحيده و ليس حاله حال تشخيص المصاديق الخارجية، و اما الثاني فلأنه لو أريد كفاية تحديد مطلق المراد و لو الاستعمالي في حجية الظهور ففي المقام يحصل تحديد المراد الاستعمالي للمتكلم من الخطاب كما ذكرناه و هذا بخلاف موارد العلم بخروج فرد عن حكم العام يشك في خروجه الموضوعي، فانه في تلك الموارد يعلم بالمراد الجدي و الاستعمالي معا إذ يعلم بعدم شمول الحكم لهذا الفرد كما يعلم بإرادة العموم من العام استعمالا لأن التخصيص لا يستلزم المجازية فان هذه المسألة تؤخذ هناك أصلا موضوعا لذلك البحث حيث يفرغ فيها عن كبرى حجية العام في الباقي و يبحث عن نكته لعدم حجية العموم في إثبات التخصيص بعكس النقيض، و ذاك الأصل الموضوعي لا يمكن افتراضه هنا لأن البحث فيها بحسب الفرض، فافتراضها كمصادرة يعنى الرجوع إلى السيرة العقلائية في إثبات حجية العام في تمام الباقي ابتداءً.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و لو أريد لزوم تأثير التمسك بالظهور في إثبات أو تحديد المراد الجدى من الخطاب و لا يكفى مجرد تحديد المراد الاستعمالي من دون ترتب المراد الجدى عليه في حجيته، فمثل هذه النكته منطبقة في المقام لأن المفروض العلم بعدم جدية مقدار التخصيص، الا ان إثبات هذه النكته الموسعة فرع الرجوع إلى العقلاء في مورد افتراقها عن النكتتين المتقدمتين، و ليس هناك مورد للافتراق الا مسألتنا هذه فلا بدّ و ان نرجع بحسب النتيجة إلى السيرة العقلائية في تحديد حجية العام في تمام الباقي بحيث من دونه لا يمكن إثبات الحجية [١].

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- ٢- ان هذا كله مبني على القول بعدم جواز التمسك بأصالة عدم التخصيص لإثبات التخصيص في العمومات و الصحيح عندنا هو التفصيل بين العمومات و المطلقات فيصح التمسك بالعام لإثبات التخصص و لا يصح التمسك بالمطلق لنفي التقييد و إثبات التقييد على تفصيل سوف يأتي في محله إن شاء الله ...

## الحجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي

- ٣- لو سلم عدم جريان أصالة عدم التخصيص لإثبات التخصيص فذاك انما يجدى فيما إذا كان الكلام فى حجية العام المخصص بالمنفصل، حيث يكون كل من الظهورين الكاشفين عن المراد الاستعمالي و الجدى محفوظا ذاتا و يراد إيقاع التعارض بينهما حجية فيقال مثلا ان أحدهما ساقط اما تخصيصا أو تخصصا فلا يمكن التمسك به، و اما فيما إذا فرض المخصص متصلا بخطاب العام و ان كان مستقلا عنه و ليس جزء من

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و بعد هذا السير الطويل نقول: قد يصار في التخصيص المتصل إلى ما ذهب إليه صاحب الكفاية (قده) و تبعه عليه مشهور المحققين المتأخرين من عدم المجازية باعتبار مجموع امرين:

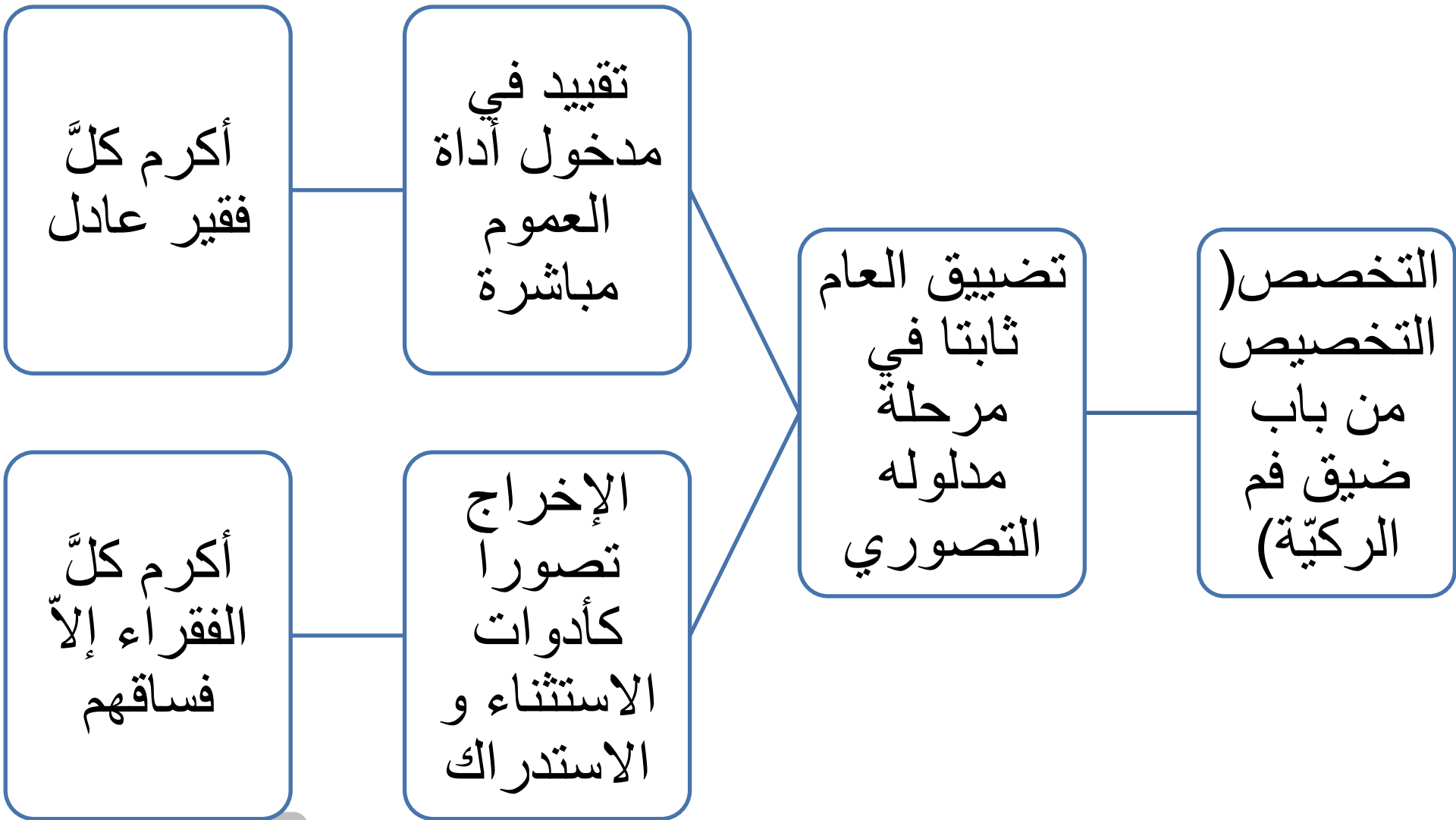
## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- الأول - عدم الشعور بالعناية في موارد التخصيص المتصل بأقسامه المتعددة.
- الثاني - تطبيق المحاولة الأولى المتقدمة بافتراض أن أداة العموم تدل على استيعاب تمام افراد المدخول، و يراد بالمدخول معنى أوسع يشمل جميع ما يمكن أن يضيفه المتكلم من القيود و المخصصات في مجموع كلامه أي ما لم يخرج به بالتخصيص و بذلك يكون التخصيص بالمتصل بأقسامه من التخصيص من باب عدم انعقاد العموم من أول الأمر بلحاظ المدلول التصوري إلا في الباقي.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و الأمر الأول من هذين الأمرين صحيح لا غبار عليه وجدانا إلا أن الأمر الثاني غير صحيح لما ذكرناه مفصلاً في بحوث تعارض الأدلة و توضيح ذلك:

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي





## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- انَّ التخصيص الذي يكون من باب ضيق فم الركيّة و التخصيص انما يكون فيما إذا كان تضيق العام ثابتا في مرحلة مدلوله التصوري و ذلك انما يكون في موردين،
- أحدهما - ما إذا كان هناك تقييد في مدخول أداة العموم مباشرة كقولنا (أكرم كلَّ فقيرٍ عادلٍ)
- و الآخر - ما إذا كان هناك ما يدل على التخصيص و الإخراج تصورا كأدوات الاستثناء و الاستدراك نظير قولنا (أكرم كلَّ الفقراء إلا فساقهم) فانه في هذين القسمين من التخصيص المتصل يكون تضيق العام ثابتا في مرحلة المدلول التصوري للكلام و لهذا لا تكون هناك عناية و لا مخالفة بلحاظ المدلول التصديقي الاستعمالي أو الجدي [١].

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

يكون  
التخصيص  
بملاك  
التناقض  
بين مدلول  
الجملتين  
المتعاقبتين

لا يكون  
تضييق  
العام ثابتاً  
في مرحلة  
المدلول  
التصوري  
للكلام

أكرم كلَّ  
فقير، و لا  
يجب إكرام  
فساقهم

التخصيص  
المتصل  
متمثلاً في  
جملة  
مستقلة

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و اما إذا كان التخصيص المتصل متمثلاً في جملة مستقلة أتى بها عقيب العام كما إذا قال (أكرم كلَّ فقير، و لا يجب إكرام فساقهم) ففي مثل ذلك لا يكون تضيق العام ثابتاً في مرحلة المدلول التصوري للكلام لوضوح عدم تقييد الفقير الذي هو مدخول الأداة بنسبة تقييدية و عدم ذكر ما يدل على الاستثناء أو الاستدراك تصوراً، فلا محالة يكون التخصيص بملاك التناقض بين مدلول الجملتين المتعاقبتين لكون إحداهما موجبة كلية و الأخرى سالبة جزئية و هما لا يجتمعان ثبوتاً فلا بدّ و أن يكون المقصود هو الخصوص لا العموم.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- الا انه من الواضح انَّ هذا الملاک للتخصيص يكون بلحاظ المدلول التصديقي للكلام لا التصوري لأنَّ مبدأ عدم التناقض من شئون هذه المرحلة بمعنى انَّ مركز هذا التنافي انما هو مرحلة المدلول التصديقي و اما مرحلة المدلول التصوري للجملة السالبة الكلية و الموجبة الجزئية فمن الواضح انه لا يكون أحد التصورين مناقضا و منافيا مع الاخر بما هما تصوران ساذجان و لهذا لو سمعناهما من جدار انتقش في ذهننا التصوران معا على حد واحد و هذا يعني انَّ هذا الملاک للتخصيص انما يقتضى ثبوت التخصيص في مرحلة المدلول التصديقي و حينئذ لا يمكن أن يربط مدلول الأداة الوضعي بعدم التخصيص بهذا النحو فانه ربط للمدلول التصوري الوضعي بمدلول تصديقي و قد تقدم فيما سبق ان هذه مغالطة نشأت من الخلط بين مرحلتين و عالمين [١].

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و عليه فالمحاولة الأولى من المحاولات الثلاث لا تثبت في تمام أقسام التخصيص المتصل كما ذهب إليه صاحب الكفاية (قده) و من تبعه، بل في خصوص القسمين الأولين.
- و أمّا القسم الثالث و هو المخصص المتصل في جملة مستقلة فهو ليس من باب ضيق فم الركبة بل من باب التخصيص حقيقة بلحاظ المدلول الاستعمالي أو الجدى بعد ثبوت العموم بلحاظ المدلول التصوري الوضعي.
- و حينئذ قد يقال بأنه لا بدّ من افتراض العناية في هذا القسم من التخصيص المتصل أمّا بلحاظ الظهور الاستعمالي بأن يكون مستعملاً في الباقي مجازاً أو الظهور الجدى - أصالة التطابق بين عالم الثبوت و الإثبات - فكيف التزمتم بعدم العناية وفاقاً مع صاحب الكفاية (قده).

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و الجواب: انَّ الصحيح مع ذلك عدم العناية في هذا القسم من التخصيص المتصل أيضا، امَّا بلحاظ الظهور الاستعمالي فلأنَّ العام مستعمل في العموم حقيقة، و امَّا بلحاظ الظهور الجدي فلأنَّ موضوع هذا الظهور ليس هو كل جملة من الكلام بل مجموع الكلام الواحد للمتكلم، لأنَّ الشيء الذي لا يليق بالمتكلم أن يسكت على كلام غير جدي لا أن يذكر شيئا مع الدلالة في نفس الكلام بقرينة حال أو مقال على انه جاد في مقدار منه، فانَّ هذا لا يكون منافيا مع الظهور الحالى المذكور فالتخصص ثابت في الواقع بلحاظ هذه المرحلة من الظهور للعام.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و اما التخصيص المنفصل فلا تتم فيه هذه المحاولة كما تقدم بيانه عند التعليق عليها فيدور الأمر بين المحاولتين الثانية و الثالثة. و قد اتضح مما تقدم ان جميع ما ذكر من المؤيدات و الشواهد الإنيّة أو اللميّة لإحدهما في مقابل الأخرى لا تكون برهاناً حاسماً بحيث يعجز صاحب الفرضية المتبناة في المحاولة الأخرى عن تفسيرها بشكل أو بآخر، و عليه فتبقى المسألة في ذمة وجدان كل أحد من ان المخصص المنفصل هل يكون كاشفاً عن انثلام الظهور الاستعمالي من العام أو الظهور الجدّي منه.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- بقى في المقام التنبيه إلى شيء و هو انَّ ما تقدم من الحديث انما هو حول حجية العام في الباقي في الجمل الإنشائية أعنى المستعملة في مقام الإنشاء.



## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و اما الجملة الخبرية المخصصة، فقد يقال فيها بأنه لا تنافي فيها بين دليل التخصيص و دليل العام و الوجه في ذلك ان المدلول الجدى في الجملة الخبرية هو قصد الحكاية و الاخبار لا الجعل و الإنشاء، و من الواضح انه يمكن أن يكون للمتكلم قصد الحكاية عن العموم جداً و حقيقة لمصلحة فيه مع عدم ثبوت العموم واقعا كما يقتضيه المخصص،

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- والحاصل: انَّ المخصص انما يدل على عدم ثبوت مدلول العام في مورد التخصيص و لا يكشف عن عدم قصد الحكاية عن العموم في الجملة الخبرية المخصصة، غاية الأمر يلزم الكذب بناء على تقوم الكذب بأن يقصد الحكاية عن شيء خلاف الواقع كما هو المشهور،

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و اما بناء على مبنا من ان الكذب متقوم بكشف شيء خلاف الواقع فهو حاصل حتى لو لم يكن قاصداً الحكاية كما في موارد التورية عندهم فانه قد كشف بذلك ما هو خلاف الواقع و لذلك نبنى فقهيّاً على حرمة التورية و كونها كذبا أيضاً إلا في حالة واحدة لا مجال للتعرض لها هنا،

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و لكن هذا ليس من التعارض بين الكلامين لا بلحاظ المدلول الاستعمالي و هو قصد إخطار العموم و لا بلحاظ المدلول الجدي و هو قصد الحكاية عنه، نعم المخصص مخالف لأمر ثالث و هو مطابقة تلك الحكاية مع الواقع - و قد يعبر عنها بأصالة الجدي - إلا أن هذا الظهور ليس من ظهورات الكلام و لا من مدلولاته بوجه و إنما هو مرتبط بوثاقة الحاكي و كونه صادقاً لا يخطأ و هذا هو معنى عدم التنافي بين الكلامين العام الخبري و المخصص.

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و لكن الصحيح وجود التنافي بين العام الخبري و مخصصه بلحاظ ظهور حالي، ذلك انَّ عدم مطابقة الحكاية مع الواقع
- تارة: تكون اختيارية من جهة كذب المتكلم،
- و أخرى: تكون اضطرارية من جهة التقية و نحوه،

## حجية العام بعد التخصيص في تمام الباقي

- و ظاهر المتكلم بكلام انه يحكى عنه بالحرية و الاختيار لا بالاضطرار و الجبر فإذا فرضنا المتكلم صادقاً كالمعصوم الذي يستحيل منه عدم المطابقة الاختياري فلا محالة كان المخصص منافياً مع ظهور العام الخبري في الجدية، فإن مقتضى ظهوره الحالي في كون حكايته اختيارية و صادرة عنه بحرية صدور الكذب من المعصوم و هو مستحيل فلا محالة يقع التنافي بين المخصص و العام الخبري و لو بلحاظ ظهوره الثالث.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- «حجية العام مع المخصّص المجمل»
- الجهة الثانية - فى انه إذا فرض إجمال المخصص فهل يكون العام حجة فى عام يعلم شموله للمخصص أم لا؟
- و هذه المسألة بحسب الواقع امتداد للمسألة السابقة حيث انه بعد أن ثبت هناك حجية العام بعد التخصيص فى تمام الباقي يبحث عن حدود ما يكون العام حجة فيه:
- فهل هو ما لم يعلم دخوله فى المخصص أم خصوص ما علم عدم دخوله فيه؟

«حجية العام مع المخصّص المجمل»

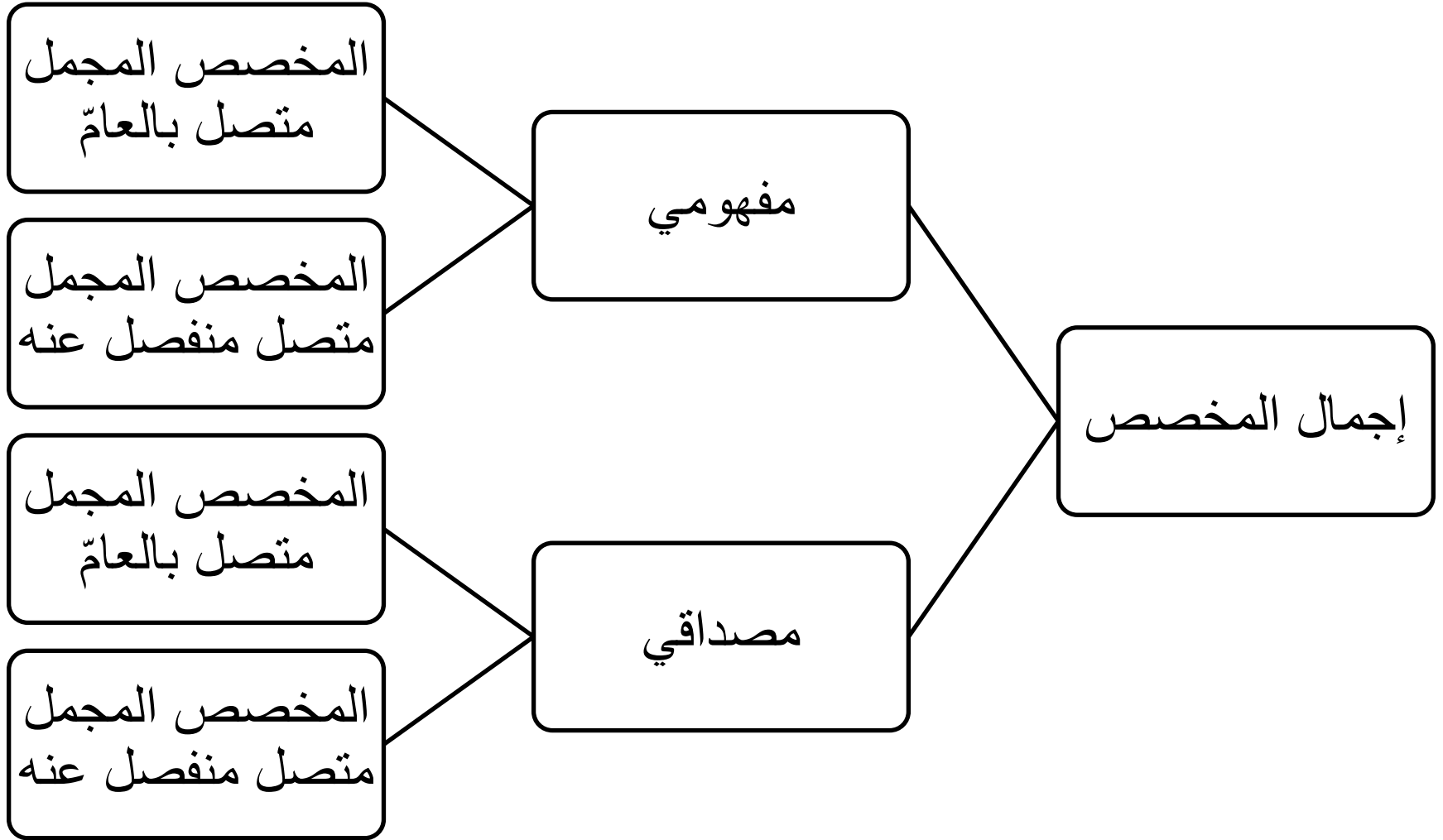
مفهومي

مصادقي

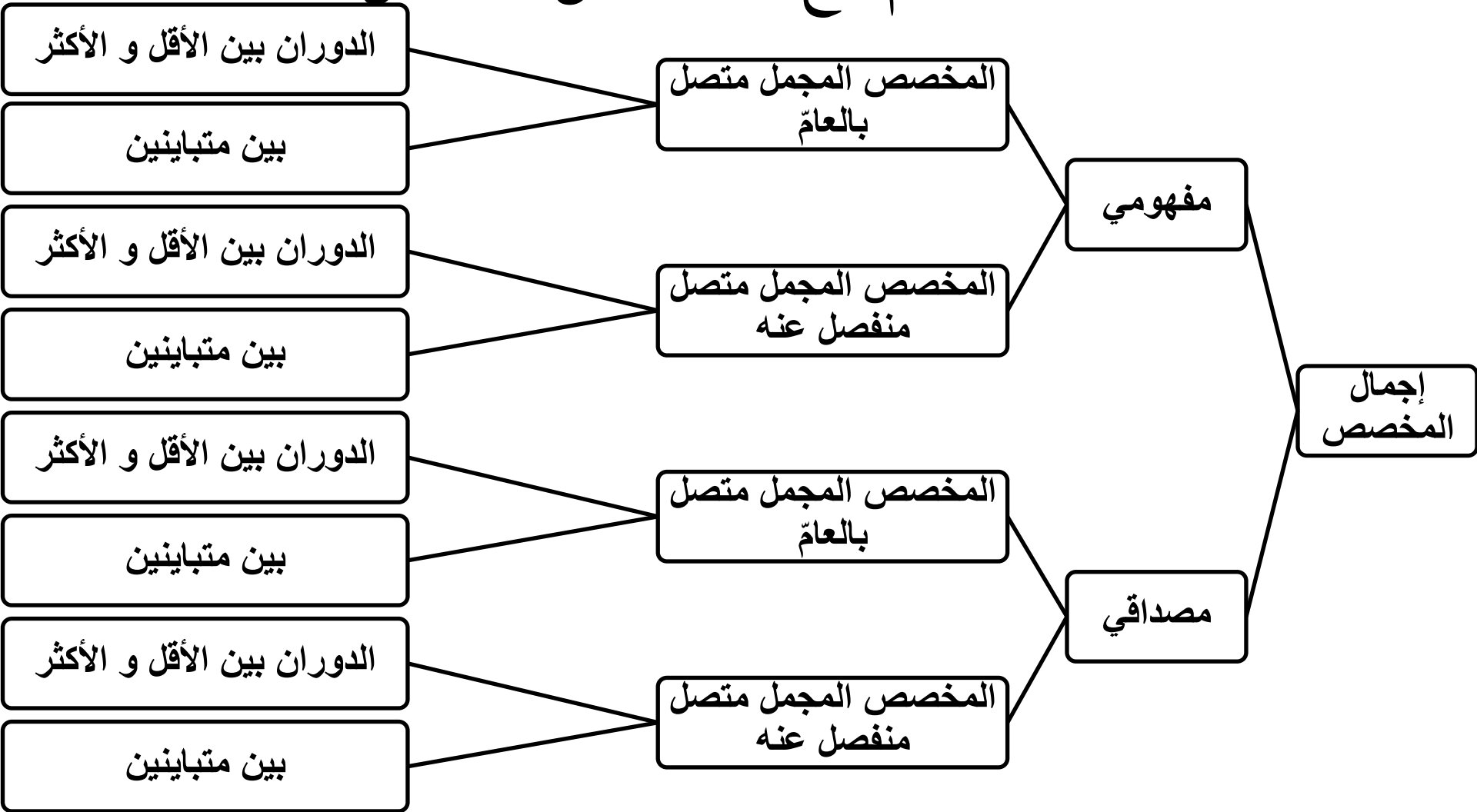
إجمال  
المخصّص



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و البحث عن هذه الجهة يقع في مقامين، لأنَّ، إجمال المخصّص أمّا مفهومي أو مصداقي و في كل من المقامين توجد فروع أربعة، إذ المخصّص المجمل أمّا متصل بالعامّ أو منفصل عنه، و على كل من التقديرين أمّا أن يكون الدوران بين الأقل و الأكثر أو بين متباينين.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و قبل الشروع فى الحديث عن هذه المسائل لا بدّ من التعرض إلى نكتة مرتبطة ببحوث تعارض الأدلة و لها دخل كبير فى المقام، و هى الكلمة المشهورة القائلة بأنّ المخصّص المنفصل يرفع حجية العام و المخصّص المتصل يهدم ظهور العام فنقول:

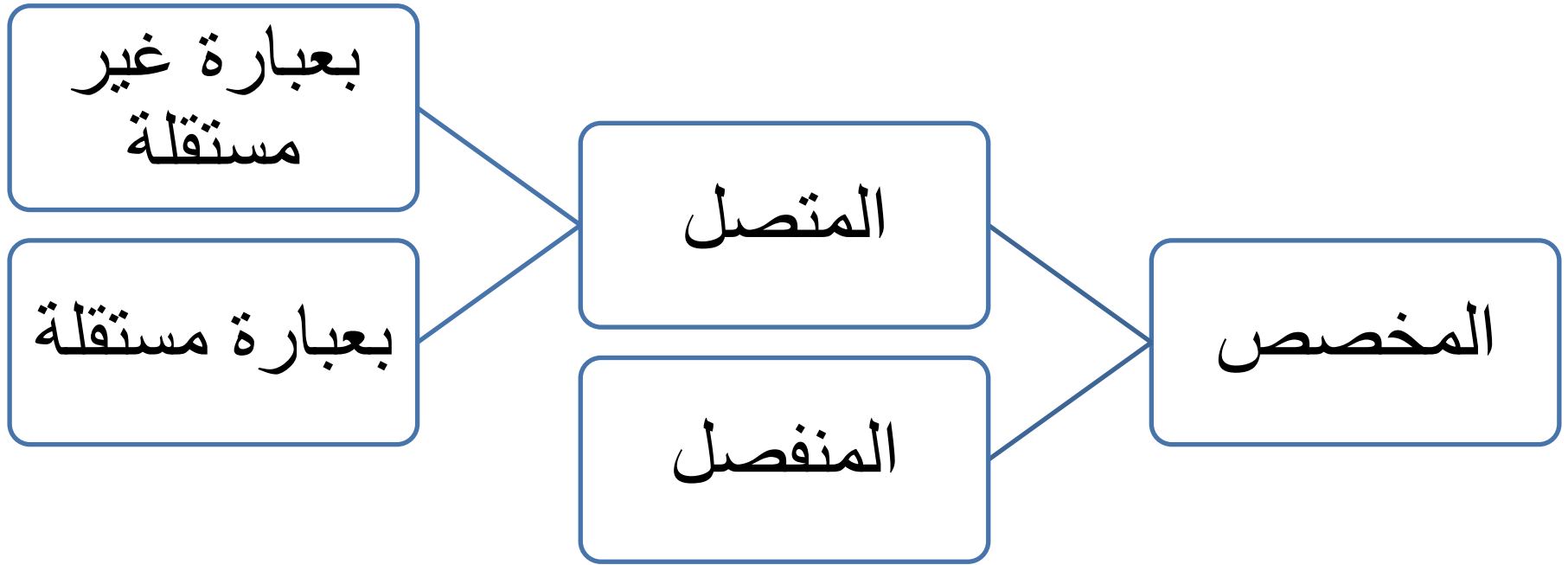
# «حجية العام مع المخصّص المجمل»

المتصل

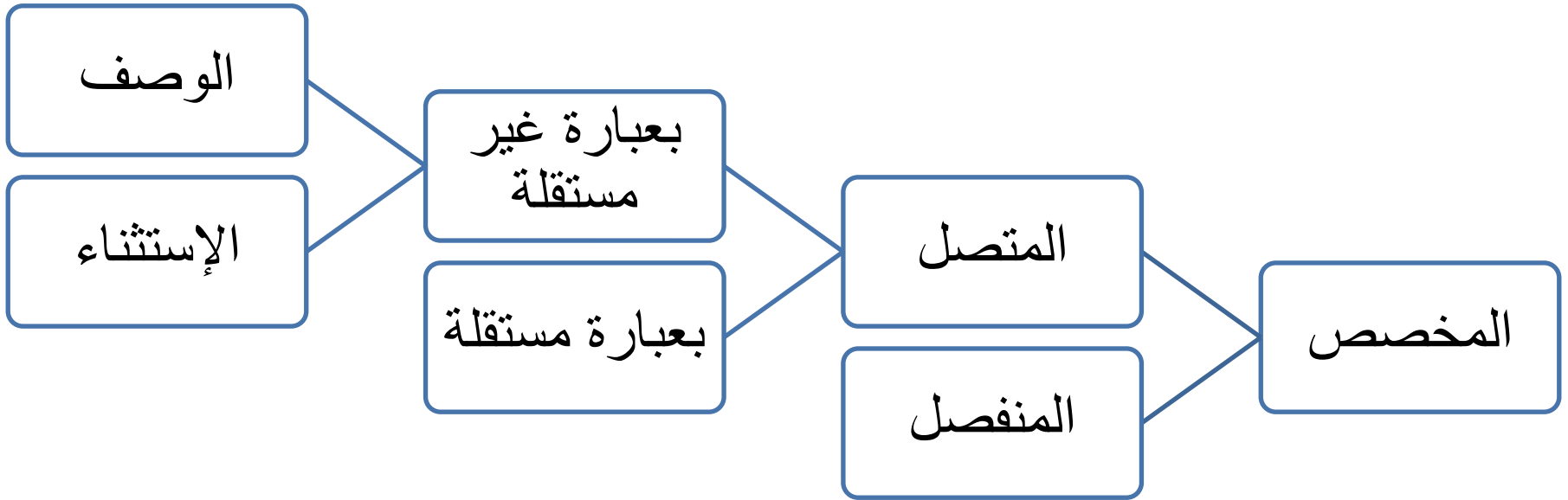
المنفصل

المخصص

# «حجية العام مع المخصّص المجمل»



# «حجية العام مع المخصّص المجمل»



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- أمّا دعوى كون المخصّص المنفصل رافعا لحجية العام دون ظهوره فلأنّ العام بعد أن انعقدت دلالاته على العموم و تمت فيستحيل أن ينقلب عما وقعت عليه، لأنها كانت دلالة تنجزية غير معلقة على عدم التخصيص المنفصل ببرهان نفي احتمال التخصيص بنفس هذا الظهور و إلاّ لابتلى الظهور بالإجمال كلّما احتملنا وجود مخصّص منفصل واقعا، فلا محالة عند ثبوت المخصّص أيضا تكون أصل الدلالة و الظهور باقيا في العام على حاله و انما ترتفع حجيته أمّا بملاك الأظهرية و الأقوائية كما سلكه صاحب الكفاية (قده) أو بملاك القرينية كما أفاده المحقق النائيني (قده) و قد حققنا ذلك مفصلا في بحوث التعارض.



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و أمّا دعوى كون المخصّص المتصل رافعا للظهور فهى بالنسبة إلى التخصيص المتصل بنحو التقييد أو الاستثناء و الاستدراك واضحة، لأنّ التخصيص فى هذين القسمين ثابت فى مرحلة المدلول التصورى الوضعى للكلام فلا ينعقد ظهور فى العموم ذاتا لعدم انعقاد دلالة عليه فى مرحلة الدلالة التصورية.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و اما المخصّص المتصل المستقل فرافعيته لأصل الظهور تتضح على ضوء النكته التي ذكرناها فيما سبق لتفسير عدم العناية في التخصيص به، حيث قلنا بأن العام و إن كان بحسب مدلوله التصوري بل الاستعمالي ظاهراً في العموم إلا أنه بحسب المدلول الجدي لا ظهور في إرادته بل الظهور يقضي بإرادة الخصوص جداً، باعتبار أن الظهور الحالي في الجدية يقتضي أن المتكلم جاد في كلامه في مقابل أن يكون هازلاً في مجموع كلامه بأن يسكت على الهزل فما دام لم ينته من كلامه الواحد لا يمكن اقتناص مراده الجدي منه، فأصالة الجد انما تجرى بلحاظ مجموع الكلام لإثبات الجد و نفي الهزل الفعلي بالكلام و لا تجرى بلحاظ كل جزء جزء من الكلام الواحد لإثبات الجد التحليلي و الحثي من ناحيته.



قم - بلوار امین ۲۰ متری گلستان - کوچه ۱۴ - پلاک ۱۰    تلفن: ۲۱-۲۹۰۷۵۲۰-۲۹۲۵۲۶۹ دورنگار: ۲۹۲۵۲۶۹

[islamquest.com](http://islamquest.com) - [ravaqhekmat.ir](http://ravaqhekmat.ir)